

مناقشة ناظم العقيلي

حول سند رواية الوصية

ناصر الحسين "ع"

المراسم

- المقدمة -

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خيرة خلقه محمد وآله
الطاهرين، أما بعد ...

هذه رسالة في الجواب على من صحح سند رواية الوصية التي يتشبه بها أتباع أحمد
إسماعيل كاطع، وأطلق بعضهم التحدي فيها ! بل صحح سندها كبيرهم أحمد
إسماعيل^١ !

وصنف "ناظم العقيلي" كتاباً^٢ زعم أنه صححه على نهج أصحابنا ليتم عليهم الحجة،
فقال في مقدمة الطبعة الثانية: (والظاهر أن القوم قد أطبق عليهم الخوف المريب فلم
نر منهم قرطاساً مدوناً في الرد) !

هكذا قال ! وليت شعري ما جمع في كتابه إلا كل قول مهجور وزاد عليه من جهله ما
ستراه، فأحسن الأصحاب في إهمال النظر إليه^٣، فإنه قد قيل:

أَوْ كَلَّمَا طَنَّ الذِّبَابُ زَجْرَتْهُ ... إِنْ الذِّبَابُ إِذَا عَلِيَ كَرِيمُ !

ولما كان ما صنفه هذا، جامعاً لشبهات القوم حول الإسناد فإننا قد عزمنا بعد التوكل
على الله عز وجل في الجواب عليه . والله الموفق للسداد بمنه وكرمه.



١ راجع عمل مجموعة الراصد "الجزء الثاني" في الرد على أحمد إسماعيل [مرئي]

٢ سماه (انتصاراً للوصية)

٣ رد عليه بعد ذلك الشيخ أحمد سلمان حفظه الله في كتابه "الشهب الأحمديّة في الرد على مدعي المهدوية"

رواية الوصية:

قال الشيخ الطوسي قدس سره^١:

(أخبرنا جماعة ، عن أبي عبد الله الحسين بن علي بن سفيان البزوفري ، عن علي بن سنان الموصلي العدل ، عن علي بن الحسين ، عن أحمد بن محمد بن الخليل ، عن جعفر بن أحمد المصري ، عن عمه الحسن بن علي ، عن أبيه ، عن أبي عبد الله جعفر بن محمد ، عن أبيه الباقر ، عن أبيه ذي الثفئات سيد العابدين ، عن أبيه الحسين الزكي الشهيد ، عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - في الليلة التي كانت فيها وفاته - لعلي عليه السلام:

يا أبا الحسن أحضر صحيفة ودواة . فأملا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصيته حتى انتهى إلى هذا الموضع فقال : يا علي إنه سيكون بعدي اثنا عشر إماما ومن بعدهم اثنا عشر مهديا ، فأنت يا علي أول الاثني عشر إماما سماك الله تعالى في سمائه : عليا المرتضى ، وأمير المؤمنين ، والصدوق الأكبر ، والفاروق الأعظم ، والمأمون ، والمهدي ، فلا تصح هذه الأسماء لاحد غيرك. يا علي أنت وصيي على أهل بيتي حيهم وميتهم، وعلى نسائي: فمن ثبتها لقيتني غدا ، ومن طلقها فأنا برئ منها، لم ترني ولم أرها في عرصة القيامة، وأنت خليفتي على أمتي من بعدي. فإذا حضرته الوفاة فسلمها إلى ابني الحسن البر الوصول، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابني الحسين الشهيد الزكي المقتول، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه سيد العابدين ذي الثفئات علي، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه محمد الباقر، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه جعفر الصادق، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه موسى الكاظم، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه علي الرضا، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه محمد الثقة التقي، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه علي الناصح ، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه الحسن الفاضل، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه محمد المستحفظ من آل محمد عليهم السلام. فذلك اثنا عشر إماما ، ثم يكون من بعده اثنا عشر مهديا ، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه أول المقربين له ثلاثة أسامي: اسم كاسمي واسم أبي وهو عبد الله وأحمد، والاسم الثالث : المهدي، هو أول المؤمنين)

المناقشة (١)

[قول الشيخ الشاهرودي: روى رواية "تفيد حسنه وكاله" ^١]

استدل ناظم العقيلي ^٢ على تشيع رجال سند الرواية من قول الشيخ الشاهرودي رحمه الله الماضي، حين ترجم لبعضهم

والجواب:

الرواية أعم من الإعتقاد، فقد يروي الرجل ما لا يعتقد، قال شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي أعلى الله مقامه الشريف -وهو أعلم بنهج القدماء-:
(فان قيل: كيف تعملون بهذه الأخبار ، ونحن نعلم أن رواتها أكثرهم كما رووها رووا أيضا أخبار الجبر والتشبيه ، وغير ذلك من الغلو والتناسخ وغير ذلك من المناكير ، فكيف يجوز الاعتماد على ما يرويه أمثال هؤلاء ؟
قيل لهم: ليس كل الثقات نقل حديث الجبر والتشبيه وغير ذلك مما ذكر في السؤال ، ولو صح انه نقله لم يدل على أنه كان معتقدا لما تضمنه الخبر ولا يمتنع أن يكون إنما رواه ليعلم انه لم يشذ عنه شيء من الروايات ، لا لأنه يعتقد ذلك . ونحن لم نعتمد على مجرد نقلهم ، بل اعتمادنا على العمل الصادر من جهتهم ، وارتفاع النزاع بينهم ، فأما مجرد الرواية فلا حجة فيه على حال) ^٣

قلت: والأمثلة على ذلك كثيرة مما رواه أصحاب المذاهب الفاسدة في النص على مقامات أهل البيت عليهم السلام ومع ذلك لم يعملوا بها. منها، ما قاله زياد بن مروان القندي: (دخلت على أبي إبراهيم^٤ وعنده ابنه أبو الحسن عليه السلام ،

١ المستدرجات ج ٥ ص ٣٨٣

٢ انتصارا للتوصية ص ١ و ٦٦

٣ عدة الأصول ج ١ ص ١٣١

٤ الكاظم عليه السلام

فقال لي : يا زياد هذا ابني فلان ، كتابه كتابي وكلامه كلامي ورسوله رسولي وما قال فالحقول قوله^١
 وزياد واقفي ، وأقر الشيخ الشاهرودي^٢ رحمه الله تعالى ، بفساد مذهبه ، مع روايته لهذا النص الجليل .
 فإن جاز هذا على زياد - وهو ثقة - فقد جاز على المجاهيل الواردين في سند رواية الوصية المزعومة مثله .

فالنتيجة: أن رواية المجهول لنص يوافق معتقد الإمامية لا يفيد حسنه ولا كماله بالضرورة !



١ الكافي لثقة الإسلام ج ١ ص ٣١٢ ، ورواه الصدوق في العيون ج ٢ ص ٣٩ وسند الأخير صحيح .
 ٢ المستدرجات ج ٣ ص ٤٥٢

المناقشة (٢)

[مفادة رواية الثقة للتعديل]

قال العقيلي^١ مستدلاً على وثاقة "علي بن سنان الموصلي":
(إضافة إلى أن الرجل من الشيعة فهو معتمد عليه من قبل البزوفري الثقة الجليل
وهذا مؤيد آخر على وثاقته)

والجواب:

أولاً: اتفق علماء الإمامية على خلو أسم الحسين بن علي البزوفري عن الجماعة الذين قيل في حقهم أنهم لا يروون إلا عن ثقة ! كما أن البزوفري قد روى عن جعفر بن محمد بن مالك^٢، المختلف فيه، وثقه الشيخ، وقال الشيخ النجاشي^٣: (كان ضعيفاً في الحديث... قال أحمد بن الحسين^٤ كان يضع الحديث وضعا)

ثانياً: رواية الثقة عن رجل لا تدل على وثاقة الأخير على الصحيح والمشهور من قول العلماء وخالف في ذلك الشيخ الميرزا النوري الطبرسي قدس سره، وهذا

^١ انتصاراً للوصية ص ٥١

^٢ الإستبصار للشيخ، ج ٤ ص ٣٨

^٣ فهرست النجاشي ص ١٢٢

^٤ ابن الغضائري (الإبن)

الرأي نسبة الشهيد الثاني رحمه الله للشذوذ، قال العلامة المحقق المامقاني^١ رحمه الله:

(فهل مجرد روايته عنه يكون تعديلا له مثل ما لو عدله صريحا أم لا؟ وجهان: فالمعروف بين العلماء من الفقهاء والأصوليين وأهل الدراية والحديث العدم، وأرسل جمع قولا بكونه تعديلا من دون تسمية قائله وعزاه في البداية إلى شذوذ من المحدثين . والحق المؤلف هو القول المعروف. لنا على ذلك أن رواية العدل عن غيره لا تدل على تعديله له بشيء من الدلالات أما المطابقة والتضمن فظاهر، وأما الالتزام فلائنه لا ملازمة بين الأمرين لا عقلا ولا شرعا ولا عادة)

ثالثا: ذهب بعض الأعلام أن مجرد رواية أحد الأجلاء كسعد بن عبد الله القمي

وعبد الله بن جعفر الحميري رحمهما الله تعالى، تكشف عن وثاقة الشيخ الذي روى عنه، وأجاب على ذلك الشيخ المحقق مسلم الداوري^٢ حفظه الله بما لا مزيد عليه، قال:

(وادعي أنه إذا روى الثقات الأجلاء عن شخص أو كثرت روايتهم عنه فهذا دليل على وثاقته وبالع بعضهم بأن رواية الثقة عن شخص تكفي للحكم بوثاقته إلا أن المشهور هو الأول. وذهب آخرون إلى أن رواية الأجلاء لا دلالة فيها على التوثيق. وقد استدلل للقول الأول: بالسيرة الجارية بين المحدثين والعلماء فإنه لو لم يكن المروي عنه ثقة لما روى عنه المحدثون والعلماء ولطرحوا روايته فالرواية عن شخص أو الإكثار من الرواية عنه والعمل على روايته من هؤلاء الأجلاء دليل على الوثاقة وقد كان دأب القميين وغيرهم على هذا. ويؤيده: ما ذكره الكشي في ترجمة محمد بن سنان قال بعدما ذكر روايات المدح والقدح فيه: "روى عنه الفضل ، وأبوه ، ويونس ، ومحمد بن عيسى العبيدي ، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، والحسن والحسين ابنا سعيد الأهوازيان ، وابنا دندان ، وأيوب بن نوح وغيرهم ، من العدول والثقات من أهل العلم ، وكان محمد بن سنان مكفوف البصر أعمى فيما بلغني".

ففيه إشعار بأن رواية هؤلاء الثقات عن محمد بن سنان قرينة على وثاقته وعليه فرواية الأجلاء عن شخص موجبة للتوثيق. وقد اعتمد بعض المتأخرين على هذا الدليل وحكم بوثاقة من روى عنه الأجلاء.

والظاهر أن هذا لا يصلح أن يكون دليلا بنفسه وذلك لأننا إذا علمنا عن أحد هؤلاء الأجلاء لا يروي إلا عن ثقة فرواية الواحد كافية في التوثيق كما هو الحال في المشايخ الثلاثة والنجاشي كما مر، ومع عدم العلم أو العلم بالعدم -

^١ مقباس الهداية ج ١ ص ٤٠٠

^٢ أصول علم الرجال ص ٣٠٩-٣١٠-٣١١

وإن كان الأول كاف في المقام - ولا تثبت وثاقة المروي عنه هو وإن كان فيه إشعار بالمدح إلا أنه لا يكفي للحكم بالوثاقة وذلك لأن رواية الأجلء عن شخص قد تكون من جهات متعددة كأن يكون له أصل مشهور فهم يروون عن أصله أو أن لهم طرقاً أخرى وهم يروون عنها أو أن روايتهم عنه ليست للعمل بل لمجرد الرواية^١، وبناء على ذلك فلا دليل على أن رواية الأجلء عن شخص تقضي تقتضي توثيقه. ومما يؤيد هذا ما ورد في صالح بن الحكم النيلي فقد ضعفه النجاشي ومع ذلك روى عنه جمع من الأجلء كعبد الله بن بكير وجميل بن دراج وحماد وابن سنان وصفوان وجعفر بن بشير هذا بالنسبة إلى نفس الدليل. وأما بالنسبة إلى التأييد بكلام الكشي فجوابه: أن الكشي وإن استدل بكلامه في محمد بن سنان إلا أنه من المحتمل أن يكون نظر الكشي الخدشة في الروايتين السابقتين في كلامه وذلك أنه بعد ما ذكر الروايات المادحة لمحمد بن سنان ثم عقبها بالروايات الذميمة قال: إن الفضل بن شاذان قال: لا استحل أن أروي أحاديث محمد بن سنان وفي رواية أخرى: لا أحل أو لا أحب لكم أن ترووا أحاديث محمد بن سنان عني ما دمت حيا. وذكر في بعض كتبه أنه كان من الكذابين المشهورين وبعد هذا كله قال الكشي روى عنه الفضل وأبوه فكأنما الكشي يريد بهذا أن ينقض ما نسب إلى الفضل من قوله "لا أستحل" لا جعله دليلاً على الوثاقة وما دام هذا الاحتمال قائماً فلا يمكن أخذ كلام الكشي مؤيداً. والنتيجة أنه لا يمكن الاستدلال بهذه العبارة على أن رواية الأجلء كاشفة عن الوثاقة (انتهى).

فالنتيجة: رواية البزوفري عنه لا تفيد إيمانه عليه ولا ثقته !



المناقشة (٣)

[مفاد لفظ "العدل" في تعديل علي بن سنان]

قال العقيلي^١: (الرجل موصوف بالعدل وهذه الصفة كانت تطلق على من يعرف بالعدالة والوثاقة والورع والاستقامة)

والجواب:

لا خلاف بين العلماء أن لفظ "العدل" من ألفاظ التعديل، غير أنهم اختلفوا إن كانت اللفظة واردة في الأسانيد بعد الإسم تفيد التعديل أم أنها لقب فحسب، قال الشيخ التستري أعلى الله مقامه^٢ في ترجمة الحسين بن محمد الأشناني الموصوف بالعدل من قبل الشيخ الصدوق، وبعد أن ذهب الشيخ المامقاني لتعديله: (إلا أن «العدل» من ألقاب العامة و إنما يصح أن يقال: «أنعم بالصدوق معدلاً» لو كان إنشاء التعديل، بأن يقول: «فلان ثقة أو عدل» لا ذكر رجل بوصف العدل، فاتّه ظاهر في عاميته) وكذا استظهر السيد الخوئي قدس سره^٣.

وكيف كان الأمر فإننا نطمئن بأن وصف علي بن سنان الموصلي -خصوصاً- بالعدل لم يكن من جهة التعديل الذي هو مقابل التجريح بل هو لقب له كالإسم، ويدل على ذلك وقوع اللفظة في سند رواية الوصية عن طريق الزوفري وكذا وقوعها فيما رواه الشيخ^٤ قدس سره من حديث الإسراء، قال: (وأخبرنا جماعة، عن التلعكبري، عن أبي علي أحمد بن علي الرازي الأيادي قال: أخبرني الحسين بن علي، عن علي بن سنان الموصلي العدل.. الخ)

^١ انتصاراً للوصية ص ٥٢-٥٤

^٢ قاموس الرجال ج ٣ ص ٥١٩

^٣ معجم رجال الحديث ج ٦ ص ٢١٠

^٤ الغيبة ص ١٤٧

وروى ابن عياش^١ عنه فقال: (حدثنا أبو الحسن علي بن سنان الموصلي المعدل) ويبعد أن جميع من روى عنه قصد التزكية ! فدل على ما قلناه.

ثم إن العقيلي^٢ أغرب في استشهاده بذكر بعض تراجم الثقات الموصوفين بالعدالة في عناوين تراجمهم لتدعيم موقفه وهذا أجنبى عن المقام كما علمت ! فلاحظ.

واستدل أيضا بما رواه الصدوق^٣ عن العروضي عن البغدادي عن علي بن سنان الموصلي عن أبيه في وفد الشيعة من قم إلى المدينة لطلب أمر صاحب الزمان على تشيع علي بن سنان، وقد مر الكلام أن رواية الشيء أعم من الإعتقاد به فلا حاجة للتكرار، نعم قد يستفاد تشيع والد علي بن سنان لا علي نفسه، ويعكر عليه أن طريق الصدوق إليه ضعيف بالبغدادي^٤.

فالنتيجة: وصف علي بن سنان بالعدل ليس المراد منه التعديل الذي هو مقابل التجريح عند أعلام الرجال.



^١ مقتضب الأثر ص ١٠

^٢ انتصارا للوصية ص ٥٣-٥٤

^٣ كمال الدين ص ٤٧٦

^٤ قيل: الحسين بن زيد البغدادي، وقيل أبو الحسين زيد بن عبد الله، وكيف كان فهو مهمل

المناقشة (٤)

[تصحيح الشيخ الكجوري والطبرسي]

استدل ناظم العقيلي^١ على وثاقة بعض رجال سند رواية الوصية من خلال ما ذكره الشيخ الكجوري، قال العقيلي:

(ومما يؤيد وثاقة علي بن سنان الموصلي بل ينص عليها ما أفاده الشيخ محمد باقر الكجوري في كتابه الخصائص الفاطمية حيث نص على تصحيح سند رواية فيه علي بن سنان الموصلي وكذلك أحمد بن محمد الخليل حيث قال: **"وذلك أن الله اختار هذه الأنوار على جميع الكائنات كما في الحديث الصحيح المسند عن أبي سلمة^٢: قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : ليلة أسري بي .. الخ الحديث"**^٣ وسند هذا الحديث عن طرق الخاصة هكذا : المجلسي في البحار عن غيبة الشيخ الطوسي: جماعة عن التلعكبري ع أحمد بن علي الرازي عن علي بن سنان الموصلي ع أحمد بن محمد بن محمد بن الخليل ... الخ)

والجواب:

هذا خلط وخط ، وإليك بيانه ...

أولاً.. ما ذكره عن الشيخ الكجوري ليس فيه تصحيح للسند بل تصحيح للحديث كما هو واضح ! وبين الأمرين خصوص وعموم إذ تصحيح الحديث لا يقتضي وثاقة رجال السند، ومن تأمل كتاب الخصائص عرف تفريق مصنفه بينهما في استعمالاته.

^١ انتصاراً للوصية ص ٥٦

^٢ الصواب أبو سلمى

^٣ استئناف كلام العقيلي وإنهاء كلام الكجوري

ثانياً .. على فرض أن التصحيح عائد على السند - وليس كذلك - فإن الشيخ الكجوري من متأخري المتأخرين وتوثيقات مثله ما لم يكن لها أصل لا حجة فيها كما قد تقرر.

ثالثاً .. قوله "عن طرق الخاصة" إن كان المراد به أن كل فرد من أفراد السند من رجال الخاصة فهو باطل جزماً، فقد أخرجها ابن شاذان^١ في كتابه مائة منقبة الذي أشرط فيه إيراد الروايات من طرق العامة، فقال في مقدمته: (جمعت لك أيها الشيخ أطال الله بقاءك ما التمسست ، وفيه رغب من فضائل أمير المؤمنين وقائد الغر المحجلين أسد الله الغالب علي بن أبي الطالب والأئمة من ولده ، صلوات الله عليهم ، من طريق العامة ، وهي "مائة منقبة").

وذكرها ابن عياش^٢ تحت عنوان: (ومما روه عن أبي سلمى...الخ) ^٣ يعني العامة. فلاحظ

نعم قد يشكل أن الشيخ قدس سره ذكر الرواية في الغيبة^٤ تحت عنوان: (ماروي من جهة الخاصة) ولعل هذا من إشتباه الشيخ برد الله مضجعه، فقد ذكر بعض الأعلام أن للشيخ أوهام في جعل بعض الروايات في غير محلها، حكى المولى القهبائي عن شيخه المقدس الأردبيلي^٥ رضي الله عنهما، قال: (ومن عجلته الدينية وقعت الاشتباهات الكثيرة منه من ذكر الروايات في غير محلها)

وأيد الإشتباه الشيخ التستري^٦ رحمه الله في هذا المورد فقال في ترجمة أبو سلمى راو الخبر فقال: (وروى الغيبة عنه نص النبي ص على الاثني عشر ع ووصف الخبر بأنه من الخاصة. لكن الظاهر وهمه وكون رجاله من العامة) ، وقد يقال أن قول الشيخ (من جهة الخاصة) لكون الخاصة روهها في مصنفاتهم وإن كان في بعضه رجال العامة، وهذا نظير ما اشترطه في مقدمة التهذيب من ذكر الخلاف في أحاديث الأصحاب ثم تجد في أحاديث التهذيب كثيراً من رواة العامة أشار الشيخ لذلك في مواضع الحل. فيمكن الجمع بين قول الشيخ وقول ابن شاذان وابن عياش. رضي الله عنهم جميعاً. فلاحظ

^١ أبو الحسن محمد بن أحمد بن علي بن الحسن القمي. من مشايخ النجاشي، ترحم عليه، وروى عنه الكراجكي في كنز الفوائد وقال (حدثني الشيخ الفقيه) وترضى عليه.

^٢ أحمد بن محمد بن عياش المتوفى ٤٠١ هـ

^٣ مقتضب الأثر ص ١٠-١١

^٤ ص ١٤٧

^٥ قاموس الرجال ج ١٢ ص ٣٩٣

^٦ قاموس الرجال ج ١١ ص ٣٥٥

رابعاً .. يستدل بعضهم بقول الشيخ النوري رحمه الله حول سند رواية الوصية أنه معتبر وقد تقرر أن الحكم على السند بالإعتبار يستلزم اعتبارية الرواة، وهذا كلام تام في نفسه إلا أنه قد مر الجواب عليه في (ثانياً) مضافاً إلى أن الشيخ النوري له بعض القواعد المنسوبة للشذوذ، كتوثيق كل من روى عنه ثقة^١ ! وهذا بطلانه أوضح من الشمس وقد مر بك شيء من الجواب عليه، وناهيك عما ذكره بعض الأعلام عنه، قال السيد الإمام الخميني^٢ رضي الله عنه: (وهو - رحمه الله - شخص صالح متبع ، إلا أن اشتياقه لجمع الضعاف والغرائب والعجائب وما لا يقبلها العقل السليم والرأي المستقيم ، أكثر من الكلام النافع) وقال الشيخ العلامة البلاغي^٣ قدس سره: (وإن صاحب فصل الخطاب من المحدثين المكثرين المجددين في التتبع للشواذ) فرحم الله الشيخ النوري وغفر لنا وله.



^١ راجع دروس تمهيدية في القواعد الرجالية للعلامة الأيرواني ص ١٥٤
^٢ أنوار الهداية ج ١ ص ٢٤٥
^٣ آلاء الرحمن ج ١ ص ٢٥

المناقشة (٥)

[حول أصالة العدالة]

استدل العقيلي^١ على وثاقة رجال السند استنادا على مبنى أصالة العدالة^٢ فقال: (الثابت من كلام الشيخ الطوسي أن رواية الوصية كلهم شيعة وبعض علماء الرجال الكبار يذهبون إلى أن الأصل في رواية الشيعة هو الوثاقة إلا من نص على ضعفه كما ذكر ذلك المحقق الخوئي في عدة مواطن في معجمه عن العلامة الحلي بل نسب ذلك القول إلى جمع من أكابر المتقدمين)

والجواب:

العمل بأصالة العدالة غير تام صغرى وكبرى، وإليك بيانه ...

أولاً.. الظاهر أنه ليس مراد الشيخ قدس الله نفسه الزكية، من قوله: (ما روي من جهة الخاصة) أن كل فرد في الأسانيد المذكورة تحت هذا العنوان، شيعي بالمعنى الأخص -إمامي- ، فإنك ترى أنه ذكر زياد بن المنذر أبو الجارود وهو زيدي رأس الجارودية^٣، وذكر وهيب بن حفص وهو واقفي^٤، بل ذكر أبو سلمى وهو من رجال العامة^٥، فلا دلالة على تشيع جميع رواية رواية الوصية المزعومة بلحاظ تلك الشهادة، فمع التسليم الجدلي بتمامية مبنى أصالة العدالة، يبقى العمل بها غير تام.

^١ انتصارا للوصية ص ٦٧

^٢ يعني العمل بخبر كل إمامي لم يظهر منه فسق

^٣ قاله الشيخ في الفهرست ص ١٣١

^٤ قاله النجاشي

^٥ مر ذكر خبره عن الشيخين ابن عياش وابن شاذان رحمهما الله وكلام الشيخ المحقق التستري رحمه الله فيه.

ثانياً .. قد تقرر عدم العمل بأصالة العدالة كما قد بسط الكلام فيه غير واحد من الأعلام منهم العلامة المامقاني^١، والعلامة الفاني^٢ رضي الله عنهما، وقال شيخ الطائفة الطوسي أعلى الله مقامه^٣: (فما اخترته من المذهب وهو أن خبر الواحد إذا كان وارداً من طريق أصحابنا القائلين بالإمامة وكان ذلك مروياً عن النبي صلى الله عليه وآله، وعن أحد من الأئمة عليهم السلام، وكان ممن لا يطعن في روايته ويكون سديداً في نقله ... جاز العمل به، والذي يدل على ذلك إجماع الفرقة المحقة فإني وجدتها مجتمعة على العمل بهذه الأخبار) قلت: فيه اشتراط السداد في النقل وهذا لا يتم لمجرد أصالة العدالة. فلاحظ

ثالثاً .. نسبة القول بأصالة العدالة لبعض المتقدمين التي حكاها السيد الخوئي قدس سره الشريف، نفاها الشيخ السبحاني^٤ دام ظله فقال في الجواب: (نسبة العمل بخبر كل إمامي لم يظهر منه فسق إلى قداماء الإمامية، تخالف ما ذكره عنهم الشيخ في "العدة"، وهو أبصر بأرائهم حيث قال في ضمن استدلاله على حجية الأخبار التي رواها الأصحاب في تصانيفهم: "إن واحداً منهم إذا أفتى بشئ لا يعرفونه سألوه من أين قلت هذا؟ فإذا أحالهم على كتاب معروف، أو أصل مشهور، وكان راويه ثقة لا ينكر حديثه سكتوا وسلموا الأمر في ذلك، وقبلوا قوله، وهذه عادتهم وسجيتهم من عهد النبي صلى الله عليه وآله ومن بعده من الأئمة عليهم السلام". ترى أنه يقيد عملهم وقبولهم الرواية بكون راويه ثقة والقول بحجية كل خبر يرويه إمامي لم يظهر فسقه، أشبه بقول الحشوية، وقريب من رأيهم في الأخبار ولو كان ذلك مذهب القدامى من الإمامية لما صح للسيد المرتضى ادعاء الاتفاق على عدم حجية خبر الواحد فإن ذلك الادعاء مع هذه النسبة في طرفي النقيض. ولو كان بناء القداماء على أصالة العدالة في كل من لم يعلم حاله، فلا معنى لتقسيم الرواة إلى الثقة، والضعيف، والمجهول، بل كان عليهم أن يوثقوا كل من لم يثبت ضعفه، ومن المعلوم ثبوت خلافه)

^١ مقباس الهداية ج ١ - ص ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٨ - ٣٣٩

^٢ بحوث في فقه الرجال ص ٦٢، وانظر ص ٦٨

^٣ عدة الأصول

^٤ كليات في علم الرجال ص ٢٣١

كذا نسبته إلى العلامة قدس سره، فقد أجاب غير واحد من المحققين كالشيخ السبحاني^١ والعلامة محمد باقر الأيرواني^٢ وأطال الأخير الكلام في إثبات عدمه فقال في النتيجة:

(منهجته الخاصة لكتابه تدل على عدم اعتقاده بأصالة العدالة حيث قسم كتابه إلى قسمين ففي القسم الأول يذكر من يعتمد على روايته وفي القسم الثاني يذكر من لا يعتمد على روايته إما لثبوت ضعفه عنده أو للاختلاف في توثيقه وتضعيفه أو لكونه مجهولا عنده. إنه بناء على اعتقاده بأصالة العدالة لا معنى لذكره مجهول الحال في القسم الثاني الذي خصصه لمن يعتمد على روايته بل لابد من ذكره في القسم الأول)

وفي حاشية منتهى الدراية للعلامة الشوشنري^٣:

(وأما الإيراد عليه بأن توثيق العلامة مبني على مسلكه وهو أصالة العدالة فيمن لم يرد فيه قدح ، ومن المعلوم أنه لا ينفع من لا يعتمد على هذا الأصل فيتوجه عليه : أن اعتماد العلامة في تعديل الرواة على أصالة العدالة غير ثابت ، بل الثابت خلافه ، إذ كلامه في كتابه نهاية الوصول ظاهر بل صريح في خلاف هذه النسبة ، وأن العدالة عنده هي الملكة ، قال في بيان شرائط العمل بخبر الواحد : "البحث الثالث في العدالة وهي كيفية راسخة في النفس تبعث على ملازمة التقوى و المروءة ، وهي شرط في قبول الرواية" وذهب في البحث الرابع من مباحث الخبر إلى عدم قبول رواية المجهول ولزوم معرفة سيرته و كشف سريره أو تركية من عرف عدالته وقال في المبحث الخامس : "في طريق معرفة العدالة وهي أمران الاختبار والتركية" و عليه فليس في كلماته من أصالة العدالة عين ولا أثر)

وقال العلامة الخريفي^٤:

(وعليه فلا إشكال في توثيقات العلامة من أجل كونه من المتأخرين وإنما تختص بإشكال آخر استظهر من كلام له في الخلاصة وهو اعتماده على خبر كل إمامي لم يرد فيه جرح وإن لم يوثق أو يمدح حيث قال في إبراهيم بن هاشم "لم أقف لأحد من أصحابنا على قول في القدح فيه ولا على تعديله بالتنصيص والروايات عنه كثيرة والأرجح قبول قوله" وقال في أحمد بن إسماعيل بن سمكة "ولم ينص علمائنا عليه بتعديل ولم يرد فيه جرح فالأقوى قبول روايته مع سلامتها من المعارض". ولأجله وهن استاذنا المحقق الخوئي توثيقات العلامة مستظهرا من دينك الموردين تفريع قبول خبر الراويين كونهما إماميين لم يجرحا فيكون ذلك بمزلة العلة لقبول خبرهما. لكن المعروف من مسلك العلامة في شأن التوثيق

^١ الكليات ٢٣١-٢٣٢

^٢ دروس تمهيدية في القواعد الرجالية ص ١٢٤

^٣ حاشية منتهى الدراية ج ٥ ص ١٨٠

^٤ قواعد الحديث ص ١٩١-١٩٢

عدم اكتفائه بذلك في حجية الخبر. وكلامه في ذينك الموردين لا يثبت ما استظهر مهما. أما كلامه في شأن إبراهيم بن هاشم فقد صدره بقوله "وأصحابنا يقولون إنه أول من نشر حديث الكوفيين بقم وذكروا أنها لقي الرضا ع وهو تلميذ يونس بن عبد الرحمن" فيكون اعتماده عليه مستندا إلى ذلك فإن قبول القميين لحديثه واعتمادهم عليه في العمل بأحاديث الكوفيين وإكثارهم الرواية عنه يمكن عده توثيقا عمليا له أو مدحا فيدخل في الحسان، كما بنى جماعة على حسنه لذلك. ولا ينافيه عدم الوقوف على تعديله بالتنصيص. وأما كلامه في أحمد المذكور فقد صدره بقوله "كان من أهل الفضل والأدب والعلم عليه قرأ أبو الفضل محمد بن الحسين بن العميد وله كتب عديدة لم يصنف مثلها الخ" فيكون تفريع قوله "فالأقوى قبول روايته" على ذلك المدح لإمكان دخوله في الحسان بسببه لا على قوله "ولم يرد فيه جرح" ليقال بأن العلامة يكتفي في اعتبار الراوي بكونه إماميا لم يجرح)



المناقشة (٦)

[حال أحمد بن محمد بن الخليل]

استدل العقيلي^١ على وثاقته لقول الشيخ الشاهرودي قدس سره أنه روى رواية (تفيد حسنه وكماله) ولتصحیح الشيخ الكجوري وكونه معتمد عليه على مبنى أصالة العدالة . وتقدم فيما سبق الجواب على هذا كله.

ثم إن جماعة قد ذكروا أحمد بن محمد بن الخليل في زمرة المجاهيل، كالسيد المحقق هاشم معروف الحسني^٢، قال معلقاً على رواية الوصية المزعومة: (والرواية لهذه الرواية كلهم من المجهولين ما عدا البزوفري ... وبلا شك فإن الذين وضعوا اسطورة الاثني عشر مهدياً وضعوها للتشويش على الأئمة الاثني عشر)

قلت: والحق أن أحمد بن محمد بن الخليل هذا عامي ضعيف جداً، اتهم بالكذب، لا مجهول، وإليك بيانه...

جاء سند رواية الوصية المزعومة هكذا: (علي بن سنان الموصلي العدل ، عن علي بن الحسين ، عن أحمد بن محمد بن الخليل) وروى علي بن سنان عن ابن الخليل بلا واسطة أيضاً وأقر به العقيلي^٣ فقال: (ثم إن علي بن سنان الموصلي روى عن أحمد بن محمد بن الخليل بلا واسطة)

وهي الرواية التي رواها الشيخ^٤ قدس سره: (أخبرنا جماعة عن التلعكبري عن أبي علي أحمد بن علي الرازي الأيادي قال : أخبرني الحسين بن علي عن علي بن سنان الموصلي العدل عن أحمد بن محمد بن الخليل^٥ عن محمد بن صالح

^١ انتصاراً للوصية ص ٦٠

^٢ الموضوعات في الآثار والأخبار ص ٢٨٧-٢٨٨

^٣ انتصاراً للوصية ص ١٣١

^٤ في الغيبة

^٥ في طبعة الألفين (أحمد بن محمد الخليل) وفي طبعة المعارف (الخليلي) وفي نسخة العلامة المجلسي كما في البحار (أحمد بن محمد بن الخليل) وفي نسخة الحر العاملي كما في إثبات الهداة مثله ومثلها نسخة العلامة السيد هاشم التوبلي البحراني في الإنصاف، وكذا جاء في مخطوط الغيبة نسخة إحياء التراث الإسلامي الورقة ١١٨ و١١٩، وكذا النسخة الخطية المحفوظة في قدس رضوي - مشهد الورقة رقم ١٤٥، وعليه، فما أثبتناه هو الصحيح

الهمداني عن سليمان بن أحمد عن زياد بن مسلم و عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن سلام قال : سمعت أبا سلمى راعي النبي ص يقول : سمعت رسول الله ص يقول : سمعت ليلة أسري بي إلى السماء قال العزيز جل ثناؤه "أمن الرسول بما أنزل إليه من ربه" قلت والمؤمنون قال : صدقت... الحديث)

وروى مثل هذا الحديث نحوه ابن عياش^١ الجوهري فقال:
(حدثنا أبو الحسن علي بن سنان الموصلي المعدل ، قال : أخبرني أحمد بن محمد الخليلي الآملي ، قال : حدثنا محمد بن صالح الهمداني ، قال : حدثنا سليمان بن أحمد قال : أخبرني الريان بن مسلم ، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، قال : سمعت سلام بن أبي عمرة قال : سمعت أبا سلمى راعي رسول الله ص يقول : سمعت رسول الله ص يقول : ليلة أسري بي إلى ... الحديث)

قلتُ: والآملي هذا هو ذاته أحمد بن محمد بن الخليل كما هو واضح و أشار إلى الإتحاد، الشيخ الشاهرودي في ترجمة أحمد فقال^٢: (وفي الغيبة ص ١٠٣ بسند آخر عن علي بن سنان الموصلي العدل ، عن أحمد بن محمد بن محمد بن الخليل ، عن محمد بن صالح الهمداني رواية في النص عليهم وأسمائهم وفضائلهم ، ورواه عن مقتضب الأثر بهذا الإسناد)

وإليك حال الرجل...

قال الشيخ النجاشي^٣ طيب الله ثراه: (أحمد بن محمد أبو عبد الله الآملي الطبري ضعيف جدا ، لا يلتفت إليه ، له كتاب الوصول إلى معرفة الأصول ، وكتاب الكشف . أخبرنا إجازة أبو عبد الله بن عبدون عن محمد بن محمد بن هارون الطحان الكندي عنه) إنتهى .
وقال الشيخ ابن الغضائري^٤ رحمه الله: (أحمد بن محمد بن أبو عبد الله الطبري الخليلي ، الذي يقال له : غلام خليل الآملي ، كذاب ، وضاع للحديث ، فاسد^٥ لا يلتفت إليه)

^١ مقتضب الأثر ص ١٠

^٢ المستدرجات ج ١ ص ٤٣٤ ، ثم إن الشيخ الشاهرودي عنون بعد ذلك (أحمد بن محمد الخليلي أبو عبد الله : لم يذكره ، روى الصدوق ، عنه ، عن محمد بن أبي بكر الفقيه ... وهذا غير سابقه لاختلاف الطبقة) إنتهى.

قلتُ: وهذا وهم تتابع عليه بعض الأعلام وسبحان من لا يسهو، فإن هذا هو نفسه ذاك، ومنشأ الوهم أنه قد سقط من نسخة أمالي الصدوق الواسطة بين الصدوق والخليلي، وهو (الحسين بن علي بن أحمد الصائغ) ، ثم إن الشيخ العلامة آغا بزرك الطهراني صرح بإتحاد الخليلي هذا، مع الآملي المذكور في فهرست النجاشي.

راجع نوابغ الرواة ص ٤٨ و ٤٩

^٣ فهرست النجاشي ص ٩٦

^٤ رجال ابن الغضائري ص ٤٢

^٥ في خلاصة العلامة الحلي: (فاسد المذهب)

وضعه من تأخر عنهما، كالعلامة^١ وابن داود^٢ والمجلسي^٣ والمامقاني^٤ والخوئي^٥ رضي الله عنهم أجمعين.

ونقل عن كتابه السيد ابن طاووس أعلى الله مقامه فقال بعده^٦: (هذا لفظه الحديث ذكرناه كما وجدناه، ومصنفه ورجاله ما هم من رجال الإمامية)

وقال أيضاً^٧ عما نقله من كتاب الخليلي: ((علم إن هذا الحديث روته الشيعة متواترين، ولو كانت هذه الرواية برجال الشيعة ما نقلناه لأنهم عند مخالفتهم في مقام متهمين، ولكن نذكره حيث هو من طريقهم الذي يعتمدون عليه ودرك ذلك على من رواه وصنفه في كتابه المشار إليه))

وقال أيضاً^٨: (فيما نذكره عن هذا أحمد بن محمد الطبري المعروف بالخليلي من روايتهم ورجالهم)

قلت: فعلم بعد ذلك أن الرجل ضعيف جداً، اتهم بالكذب والوضع فاسد المذهب كما في خلاصة العلامة رحمه الله، ويؤيده السيد ابن طاووس أعلى الله مقامه، بل هذا واضح من ترجمة العامة له^٩ فمع رمي بعضهم إياه بالضعف بل الكذب ذكره بعضهم بالصلاح والزهد وصحة المعتقد^{١٠}! فما ذكره السيد محسن الأمين قدس سره^{١١}، أنه لا ينبغي الشك في تشيع الرجل لسكوت النجاشي عن مذهبه وتأليفه في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام، في غير محله، يجاب عليه من وجهين..

أولاً.. لا دلالة في التصنيف في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام على التشيع بالمعنى الأخص! فقد صنف العامة في هذا الباب أيضاً، كالطبري الذي صنف في جمع طرق حديث الغدير، وكالنسائي صاحب الخصائص، ويعقوب بن شيبه صاحب فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، وغيرهم.

^١ الخلاصة ٣٢٣

^٢ رجاله ص ٢٣٠

^٣ الوجيزة ر ١١٩

^٤ تنقيح المقال ر ٣٦٥

^٥ المفيد من المعجم ص ٣٨

^٦ اليقين ص ٣١٧

^٧ اليقين ص ٣٣٥

^٨ كسابقه

^٩ بعنوان: أحمد بن محمد بن غالب غلام خليل، وسماه ابن حجر (أحمد بن محمد بن خليل البصري) كما في

لسان الميزان ترجمة محمد بن عبد الله بن جبلة

^{١٠} يعني معتدقهم، راجع سير أعلام النبلاء ج ١٣ ص ٢٨٣

^{١١} أعيان الشيعة ج ٣ ص ١١٩

ثانياً.. قد علمت أن السيد ابن طاووس كان ينقل من كتاب الخليلي فشهادته عنه في هذا المقام حسية، لا تقصر عن شهادة النجاشي، بل ما ذهب إليه السيد ابن طاووس هو الأرجح إذ يؤيده مع ما مضى ذكره، خلو فهرست الشيخ من عنوانه مع أنه على ما شرطه لو كان شيعياً، وكذا خلو فهرست العلامة ابن شهر آشوب قدس سره المسمى بـ "معالم العلماء" من ذكره، وهو تنمة لفهرست الشيخ.

وقد يرد على هذا كله إشكال، وهو أن القرينة التي عُلِمَ من خلالها أن أحمد بن محمد بن الخليل هو ذاته الأملي المذكور في فهرست النجاشي، ذكر ابن عياش إياه بهذا، وابن عياش أشار إلى ضعفه النجاشي^١ وقال: (رأيت هذا الشيخ، وكان صديقاً لي ولوالدي، وسمعت منه شيئاً كثيراً، ورأيت شيوخنا يضعفونه، فلم أرو عنه شيئاً وتجنبته، وكان من أهل العلم والأدب القوي وطيب الشعر وحسن الخط، رحمه الله وسامحه، ومات سنة إحدى و أربعمئة)

واجب من وجوه..

أولاً.. على فرض ضعف ابن عياش فإن ضعفه لا يضر في هذا المقام إذ ليس الإعتقاد فيه على ثقته في الرواية بل على علمه في النسب، وابن عياش من الأعلام لقول النجاشي: (وكان من أهل العلم)^٢، واستشهد به النجاشي في غير ما موضع، فقال في ترجمة الحسين بن بسطام: (الحسين بن بسطام وقال أبو عبد الله بن عياش: هو الحسين بن بسطام بن سabor الزيات)، وقال في ترجمة علي بن محمد بن جعفر الحداد: (قال أبو عبد الله بن عياش: يقال له ابن رويذة)، وقال في ترجمة محمد بن سنان: (كان أبو عبد الله بن عياش يقول: حدثنا أبو عيسى محمد بن أحمد بن محمد بن سنان قال: هو محمد بن الحسن بن سنان مولى زاهر توفي أبوه الحسن وهو طفل وكفله جده سنان فنسب إليه)

^١ فهرست النجاشي ص ٦٨

^٢ وقال الشيخ علي بن يونس العاملي في الصراط المستقيم: (الشيخ العالم) وقال صاحب رياض العلماء تلميذ العلامة المجلسي وخريت هذه الصناعة كما سماه الشيخ الطهراني في الذريعة، الميرزا عبد الله الأفندي: (من فضلاء الشيعة الإمامية ورئيسهم).

ثانياً.. قد يستفاد حسن الرجل بل وثاقته من بعض القرائن ، منها ، ترضي محمد بن علي الطرازي^١ عليه، والترضي كاشف عن الحسن أو الوثاقة عند جماعة من الأعلام، قال السيد ابن طاووس^٢ رحمه الله: (من الدعوات في كل يوم من رجب ، ما رويناها عن جماعة ونذكرها باسناد محمد بن علي الطرازي من كتابه قال : أخبرنا أحمد بن محمد بن عياش رضي الله عنه) مع وصفه بالحافظ، قال ابن شاذان في مائة منقبة^٣ - المنقبة السابعة عشر: (حدثنا أحمد بن محمد بن عبيد الله الحافظ)

فلا أقل من كون الرجل: (حسن علي الأظهر) كما قال العلامة المامقاني رضي الله عنه^٤، وقال العلامة الخوانساري^٥ قدس سره: (وهو من جملة المعتمدين من الأصحاب رضوان الله عليهم أجمعين) وقال العلامة المجلسي^٦ قدس الله نفسه الزكية: (وبالجملة كتابه من الأصول المعتبرة عند الشيعة ، كما يظهر من التتبع) وقال الشيخ النوري الطبرسي^٧ رحمه الله: (وكتاب مقتضب الأثر في عدد الأئمة الاثني عشر عليهم السلام ، وهو مع صغر حجمه من نفائس الكتب)

ثالثاً .. من الواضح أن القول بضعف الرجل إنما نشأ في آخر عمره وذاك معنى قول الشيخ^٨ أعلى الله درجته: (كثير الرواية الا انه اختل في آخر عمره) كونه كان معمرًا على ما ذكره الشيخ الطهراني^٩: (وعمر طويلاً لأنه يروي عن أحمد بن محمد بن عقدة الذي توفي ٣٣٣) ، وكذا تجنب النجاشي رحمه الله الرواية عنه إنما كان بعد الإختلال^{١٠} ويدل عليه أن النجاشي روى عنه كتاب طب الأئمة ، فقد جاء في إجازة الحر العاملي قدس سره للمولى الفاضل المشهدي ما هذا نصه^{١١}: (وأجزت له كثر الله أمثاله أن يروي عني كتاب طب الأئمة عليهم السلام

^١ معاصر للنجاشي، ترحم عليه السيد ابن طاووس وعده من ذوي الفضل الكثير في الإقبال ج ٢ ص ٢٦٣، ينقل عنه السيد من كتابه، قال العلامة الطهراني في الذريعة ج ٨ ص ١٩٥: (وذكر السيد: أن كلما ينقل عنه إنما ينقله عن نسخة الكتاب التي هي بخط مؤلفه المذكور)، وعد العلامة الحر العاملي كتاب الطرازي من الكتب المعتمدة في خاتمة الوسائل ج ٣٠ - الفائدة الرابعة ص ١٦٤

^٢ الإقبال ج ٣ ص ٢٠٩

^٣ ص ٣٧، والمنقبة الثلاثين، وترحم عليه

^٤ تنقيح المقال ٥١٧

^٥ روضات الجنات ج ١ ص ٦٠

^٦ بحار الأنوار ج ١ ص ٣٧

^٧ خاتمة المستدرک ج ٣ ص ٣٨

^٨ رجال الشيخ ص ٤١٣

^٩ نوايغ الرواة في رائعة المنات ص ٥١

^{١٠} ذهب إلى هذا المحقق السيد محمد رضا الجلاي في آخر "تتميم النظر"

^{١١} بحار الأنوار ج ١٠٧ ص ١١٦-١١٧

للحسين ابن بسطام وأخيه عبد الله بالسند السابق عن النجاشي ، عن أبي عبد
الله بن عياش ، عن الشريف أبي الحسين بن صالح بن الحسين النوفلي ، عن
أبيه ، عن الحسين بن بسطام وأخيه عبد الله
 ورواية النجاشي عنه تفيد ثقته على ما تقرر عند جماعة من الأعلام وثاقه
 مشايخه.

فالإخلاصة: أحمد بن محمد بن الخليل الوارد في سند رواية الوصية المزعومة
 متحد مع الأملّي الموسوم بالضعف الشديد في فهرست النجاشي والكذب في رجال
 ابن الغضائري، والعامي كما عن السيد ابن طاووس، دل عليه إتحاد الطبقة والاسم
 واسم الأب واللقب (الخليلي) والنسب (الآملّي)



المناقشة (٧)

[حول وثيقة أصحاب الإمام الصادق "ع"]

استدل العقيلي^١ على وثيقة "علي بن بيان" الراوي عن الإمام الصادق عليه السلام، بما تم الجواب عليه، مضافا إلى قاعدة وثيقة أصحاب الصادق عليه السلام، قال: (من الرواة عن الإمام الصادق عليه السلام، وأصحابه والذين رجح بعض العلماء الكبار وثقتهم جميعا إلا من ثبت ضعفه)

والجواب ...

أولا .. هذا قول مهجور عند الأعلام، وقد بسط الكلام فيه غير واحد منهم، وأظهر عدم تماميته، فمنهم الشيخ السبحاني في الكليات^٢ وأجاب عليه من ٧ أوجه، وكذا الشيخ مسلم الداوري^٣ في أصول علم الرجال، فراجع

ثانيا .. خلاصة هذه القاعدة، أن ابن عقدة قد صنف كتابا جمع فيه ٤٠٠٠ رجل من أصحاب الصادق عليه السلام الثقات، ثم إن الشيخ أعلى الله درجته، قد أشار في رجاله أنه يذكر ما ذكره ابن عقدة، فتحصل من هذا وثيقة من ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام. وعلى فرض تمامية هذه القاعدة، فإن التوثيق لا يشمل "علي بن بيان" وذلك أن الرجل لم يُذكر في رجال الشيخ ولا في شيء من مصنفات الأصحاب، فلا دليل على أنه من الـ ٤٠٠٠ الذين ذكرهم ابن عقدة، فلاحظ

* * *

١ انتصارا للتوصية ص ٦٦
٢ من ص ٣٢٣ إلى ص ٣٣٢
٣ ج ٢ من ص ٢٦١ إلى ص ٢٦٩

انتهى حمد الله ...

الخميس ١٥ جمادى الآخر ١٤٣٤ هـ